تعريف الحركة الوطنية الجزائرية :

نـقصد بالحركة الوطنية الجزائرية كل مظاهر النشاط السياسي والفكري الذي مارسه الجزائريون مع مطلع القرن العشرين إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية المظفرة سنة 1954م، والذي مثّلته عدة تيارات واتجاهات سياسية مختلفة ومتعددة الاتجاهات والإيديـولوجيات ، استعملت الحـركة الوطنية عـدة وسـائـل نضالية من بينها :الأحزاب السياسية، الجمعيات الثقافية ، المظاهرات والاحتجاجات ، النوادي الـثقـافـية والعلمية ، كتابة العرائض.

إتجاهات الحركة الوطنية مع مطلع القرن العشرين:

تـجمع أغلب الكتابات التاريخية أنّ بداية تشكّل الحركة الوطنية الجزائرية ظهر مع مطلع القرن العشرين ، نـظـرا للاتجاهات السياسية التي ظهرت آنذاك ، وتـبلـور الـوعي السياسي لـدى الجـزائـريين، بحيث أصبحت الحركة الوطنية أكـثر تنظيما ووعـيـا ، بينمـا تتفرّد بعض الكتابات التاريخية الأخرى أنّ أوّل ظهور للحركة الوطنية الجزائرية يـعود إلـى ذلك الـنضـال الـسياسي الـذي مارسه حـمدان بن عثمان خـوجة ، إذ أدان ممارسات الجيش الفرنسي وجرائمه في حق الجزائريين ، وأرسل تقريرا إلى السلطات الفرنسية سنة 1833م ضمّنه هذه الانتهاكات التي مورست في حق الجزائريين، كما أسّس لجنة المغاربة بالتاريخ المذكور سابقا.

إتجاه المحافظين:

انخرط في هذا الاتجاه مجموعة من الجزائريين المثقفين ثقافة إسلامية عربية وحاولوا الحفاظ على الهوية الوطنية العربية في إطار المبادئ الإسـلامـية ، وقـد كان تـكويـن هؤلاء تكوينا دينيا إسلاميا ؛ ومن أبرزهم عمر قدور، مولود بن موهوب ، عبد الحليم بن سماية ، عمر راسم...،. وفقد رفض هؤلاء الانحلال في الحضارة الغربية الفرنسية ، فأسّسوا عدّة جمعيات ثقافية مهمتها نشر الوعي السياسي والحفاظ على الهوية الوطنية ، ومـن بـين هذه الجمعيات نذكر ، الجمعـية الراشدية، الجمعية الصـادقية ، كما أسّسوا عـدة نوادي ثقافية من بينها ؛ نـادي صـالح بـاي، نـادي الـترقّي، وأسّسوا لجنة الـدفـاع عـن مصالح المسلمين الجزائريين سنة 1908م ، ومن بين مطالبهم ما يلي:

1- المساواة في التمثيل النيابي.
2- المساواة في الضرائب والفوائد من الميزانية والخزينة.
3- الدعوة إلى الجامعة الإسلامية.
4 ـ معارضة التجنيس والتجنيد الإجباري.
5 ـ إلغاء قانون الأهالي والإجراءات التعسفية.
6- استرجاع العمل بالقضاء الإسلامي.
7- احترام التقاليد والعادات الجزائرية.

8 ـ نشر وإصلاح وسائل تعليم اللغة العربية.

9 ـ عدم استعمال العنف.

10- حرية الهجرة ، ولاسيما نحو المشرق العربي.

الإتجاه اللـــيبيرالي:

هم جزائريون درسوا في المدارس الفرنسية وتأثروا بالحضارة الغربية والثقافة الفرنسية ، تتلمذوا في المدارس الفرنسية من بينهم :الشريف بن حبيلس، بلقاسم بن التهامي والمحامي بلقاسم ابعزيزن المشهور بأوغستين، فرحات عباس، محمد الصالح بن جلول، تركّزت مطالبهم على المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين وإلغاء قانون الأهالي (الأنديجان) ، وكان هدفهم هو دمج الجزائر بفرنسا مع التمثيل النيابي الكامل للجزائريين، وقد اشترط بعضهم لإتمام الإدماج عدم التخلي عن الأحوال الشخصية ، وهذا ما أدّى إلى انقسام دعاة الاتجاه الليبرالي فيما بعد . وكانت حياة النخبة قائمة على أساس الفكر الغربي في العيش والثقافة واللغة واللباس ، وأسّسوا لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين في 26 جوان 1912م وقدمت هذه اللجنة مذكرة للرئيس الفرنسي "بوان كاريه" مطالبة فيها بتخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين بدلا من ثلاث كباقي الجنود الفرنسيين ورفع سن التجنيد من18إلـــى20 سنة ، وإلغاء قانون الأهالي ، والتوزيع العادل للضرائب ، والمساواة في الميزانية بين سكان الجزائر.

الإتجاه المساواتي(الأمير خالد) (1919م،1925م)

يعتبر الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر ، ومن المحسوبين على الجزائريين المثقفين ثقافة عربية إسلامية، بدأ نشاطه السياسي أواخر سنة1919م، طالب رفقة أنصاره بتطبيق سياسة الإدماج مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية ، وتمثلت مطالبه فيما يلـــي:

1- إلغاء القوانين الاستثنائية.

2- المساواة في الخدمة العسكرية والحقوق والواجبات.

3- حق الجزائريين في تقلّد جميع المناصب المدنية والعسكرية دون استثناء.

4- حق التعليم الإجباري للأهالي الجزائريين وحرية التعلّم.

5- حرية الصحافة والجمعيات.

6- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

وقد قام الأمير خالد بتأسيس جريدة الإقدام في10 سبتمبر 1920م باللغتين العربية والفرنسية، كما أسّس في جانفي1922م حزب الإخاء الجزائري عوضا عن حزب الشبان الجزائريين. شارك الأمير خالد في مؤتمر باريس وندوة فارساي وسلّم الرئيس الأمريكي توماس ويلسن عريضة من المطالب، خاض الأمير خالد عدّة محطّات انتخابية وشارك فيها وحقّق انتصارات سياسية ، حيث استطاع هزيمة الشبان الجزائريين في نوفمبر

1919م، لـكنّ فرنسا ألغت المسار الانتخابي ، اختلف مع الـشبان الجزائريين فـي مسألة الأحوال الشخصية واستطاع النجاح في انتخابات المندوبيات المالية وانتخابات المجلس البلدي بالعاصمة في جويلية 1921م، استقبل الأمير خالد الرئيس الفرنسي فرونسوا ميليران أثناء زيارته للجزائر سنة 1921م وقدّم له جملة من المطالب تتعلق بالإصلاح السياسي .

وبعد انتخابات 1922م أجبر الأمير خالد على مغادرة الجزائر ونفي إلى الإسكندرية ثم إلى سوريا وخلال فترة منفاه أرسل رسالة إلى جريدة "الإنسانية" في 24 ماي1924م دعا فيها إلى المساواة وحق التمثيل النيابي في البرلمان والحرية وفصل الدين عن الدولة والمساواة في الحقوق الاجتماعية والعفو الشامل عن المساجين.

حوكم الأمير خالد في أوت 1925م أمام المحكمة الفرنسية التابعة للقنصلية الفرنسية بالإسكندرية بتهمة النشاط السياسي الذي يمس بالسيادة الفرنسية والهروب من منفاه إلى أوروبا وحكم عليه بالسجن لمدة خمسة أشهر إلى غاية وفاته بدمشق سنة 1936م.

فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين:

تأسست في الجزائر العاصمة سنة 1927م ، تزعّمها الدكتور بلقاسم بن التهامي ، مقرها العام في شارع دوبرون بالعاصمة، ضمّت كوكبة من المناضلين والمثقفين والمتعلمين نذكر على سبيل المثال لا الحصر: (وليد عيسى، محمد صوالح، بوضربة، تامزالي، ابن جلول، فرحات عباس). ومن جملة العوامل التي دفعت بالنخبة الليبرالية الجزائرية إلى ضرورة التكتّل في شكل فيدرالية مـا يـــــلي:

1- قانون التجنيد الإجباري1912م باعتباره غير عادل.

2- خيبة أمل النخبة نتيجة عدم التزام فرنسا بوعودها إليهم بعد المواجهة العسكرية الأولى.

3- فشل نشاط لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين بالجزائر العاصمة1908م.

4- يأس النخبة بعد فشل الدكتور ابن التهامي في تحقيق مطالبهم خلال زيارته إلى فرنسا في صائفة1912م ، وعدم التزام فرنسا بإصلاح قانون التجنيد الإجباري.

5- فشل إصلاحات جورج كليمنصو 4 فيفري1919 رئيس الوزراء الفرنسي ، واقتصارها على توسيع دائرة التجنّس ودمج الجزائريين وفق شروط تعجيزية ، وإهمال الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

6- ميلاد نجم شمال إفريقيا 1926م بباريس ، ومشاركة مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل(بلجيكا) 1927م ، فكانت ضربة قاضية لدعاة الإدماج، وقد تكوّن قانون الفيدرالية من 21مادة، كان الهدف من إنشائها هو توحيد جهود المنتخبين المسلمين في المجالس المالية سواء المالية أو العمالات أو البلديات من أجل الدفاع عن الأهالي، وقد تمحورت مطالب الفيدرالية فيما يلـــي:

- خدمة الإدماج والتجنّس والثقافة الفرنسية والتخلّي عن الأحوال الشخصية.
- مطالبة بعض المعتدلين من النواب بالمساواة مع أبناء فرنسا في الحقوق والواجبات.
- تعديل قانون الخدمة العسكرية.
- رفض التمييز العنصري المطبّق على الأهالي وتعديل قانون الأهالي.
- الدعوة إلى الانفتاح والحداثة.

وقد استعمل مناضلو فيدرالية النواب في نشاطهم السياسي عدّة وسائل ، من بينها الجرائد ؛ كجريدة "الهلال " وجريدة "الراشدية" ، وأسّس ابن التهامي جريدة "التقدم" فصدرت منها عدة أعداد خلال الفترة الممتدة ما بين 1923م-1931م ، وأنشأ دورية "صوت المستضعفين " ما بين 1922م- 1939م، يضاف إلى كل هذا ، إنشاء الجمعيات والنوادي الثقافية ، وإرسال الوفود والعرائض ، والضغط من خلال المجالس المنتخبة.

وممّا يجب الإشارة إليه ، أنّ أعضاء فيدرالية النواب المنتخبين قد انقسموا إلى اتجاهين، وذلك بسب عدم تمثيل الفيدرالية للواقع الجزائري المعاش وظلّت أفكارها محدودة الآفاق والمجال ، وذلك نظرا لمطالبتهم بالاندماج وانسلاخهم عن ذاتهم وثقافتهم الأصلية فخرج محمد الصالح بن جلول عن النخبة بعد المؤتمر الإسلامي 07 جوان 1936م وحادثة اغتيال الشيخ ابن دالي عمر ، فأسّس سنة 1938م حزب **"التجمع الإسلامي الفرنسي"** الجزائري الذي ضم الفلاحين والتجار والموظفين وقدماء المحاربين، بينما أسّس فرحات عباس حزب **"الاتحاد الشعبي الجزائري"** سنة 1938م.

<u>الإتجاه الإستقلالي (نجم شمال إفريقيا ،حزب الشعب الجزائري):</u>

تأسّس نجم شمال إفريقيا في مارس 1926م بباريس ، وعيّن الأمير خالد رئيسا شرفيا له ، ضم مجموعة من المناضلين المغاربة من تونس والجزائر والمغرب الأقصى وكان رئيسه الفعلي الحاج عبد القادر الذي كان عضوا في اللجنة الإدارية للحزب الشيوعي الفرنسي، وقد تضمّن برنامج الحزب في 20 جوان 1926م ما يـــلي:

1-إلغاء قانون الأهالي.
2- منح حق الانتخاب والترشّح للبرلمان.
3- المساواة في الخدمة العسكرية.
4- حرية التعليم والصحافة.
5- فصل الدين عن الدولة.
6- حرية السفر للعمال المغاربة.

بعد طرد الشاذلي المكي من فرنسا 1926م ، وتنازل الحاج عبد القادر عن رئاسة الحزب تولى مصالي الحاج رئاسته، وقد مارس هذا الأخير دورا بارزا في بلورة وتوجيه أفكار الحزب ، حيث شارك في مؤتمر بروكسل خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 15 فيفري

1927م ، وكان الهدف من هذا المؤتمر هو التصدي للإمبريالية والاستعمار، فاستطاع طرح فكرة الاستقلال في هذا المؤتمر وتعبئة المناضلين من أجل تجسيد هذه الفكرة ، ومما ينبغي التنبيه له أنّ نشاط الحزب لم يستمر طويلا نتيجة حله من طرف الإدارة الفرنسية سنة 1929م، غير أن النشاط السياسي لمصالي الحاج لم يتوقف بحل حزبه فعمل على إنشاء جريدة "الأمّة" سنة 1930م ، والتي كان لها دور طلائعي في الترويج لأفكار الحزب. وعمل مجددا على إعادة تأسيس وبعث الحزب باسم جديد وهو "نجم شمال إفريقيا المجيد" في 28 ماي 1933م .

وقد كان الهدف من هذا الحزب هو الدعوة إلى الاستقلال ، لكنّه سرعان ما قامت الإدارة الفرنسية في 14 ماي 1935م بنفي مصالي الحاج إلى سويسرا ولم يتم الإعفاء عليه إلّا في ماي 1936م، وبعد وصول حكومة الجبهة الشعبية إلى الحكم أعادت حلّه من جديد في 25 جانفي 1937م ، ثم استطاع مصالي الحاج من جديد تأسيس حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937م بباريس ، ونقل نشاطه السياسي إلى الجزائر لأوّل مرّة ، وكان له وزن سياسي ثقيل في الساحة السياسية الجزائرية وشارك في تظاهرات سياسية بارزة متحديا بذلك السلطات الفرنسية ، غير فرنسا أعادت حل الحزب في 29 سبتمبر 1939م ومنعت جرائده من الصدور واعتقلت مصالي الحاج وحكم عليه ب : 16 سنة سجنا مع الأشغال الشاقة ، وبعدها 20 سنة من النفي خارج الوطن باعتباره يهدد الأمن القومي الفرنسي في الجزائر ، ، وتخوفا من نشاطاته السياسية في ظل انشغال فرنسا بالحرب العالمية الثانية واستغلاله الفرصة لتأليب الجزائريين عليها .

<u>جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:</u>

تكوّنت من مجموعة من العلماء الجزائريين من مختلف ربوع الوطن ، وتعود فكرة إنشاء هذه الجمعية إلى الشيخ عبد الحميد ابن باديس عند زيارته للبشير الإبراهيمي في سطيف 1924 م ، حيث طرح عليه فكرة إنشاء جمعية إصلاحية ، وتجسدت الفكرة في 05 ماي 1931م ، إذ حضر الاجتماع التأسيسي 72 عالما من علماء الجزائر بنادي الترقّي بالجزائر العاصمة ، وانتخب عبد الحميد ابن باديس رئيسا لها . كانت جمعية إصلاحية دينية ثقافية ، وتضمن القانون التأسيسي عدم تدخلها في المسائل السياسية ، غير أنّه كان لها دور فاعل في المشاركة في الكثير من المحطات السياسية ، مثل المشاركة في المؤتمر الإسلامي في 07 جوان 1936م في الجزائر العاصمة ، والمشاركة في **بيان الشعب الجزائري**(بيان فيفري) في 10 فيفري1943م وحركة أحباب البيان والحرية 14 مارس 1944 ، وكان لها مواقف منددّة لمجازر 08 ماي 1945م.

الحزب الشيوعي الجزائري:

ظهر في البداية كفيدرالية عمالية مرتبطة بالحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1924م، ثمّ تحوّل إلى حزب شيوعي جزائري سنة 1935م ، وأصدر جريدة "النضال الاجتماعي " ، ضمّ مجموعة من المناضلين الجزائريين والفرنسيين معا ، أمثال قدور بلقاسم، عمار أوزقان، علي بوخرط ، تأثر بأفكار الحزب الشيوعي السوفياتي وأفكار فلاديمير لينين وتروتسكي، وكان امتداد لأفكار الحزب الشيوعي الفرنسي ؛ حيث صرّح الشيوعيون أن الحزب الشيوعي الجزائري يعتبر الأخ الأصغر للحزب الشيوعي الفرنسي، ظل هذا الحزب بوتقة للحزب الشيوعي الفرنسي ، وتأثّر الشيوعيون الجزائريون بأفكار موريس توريس ؛ فقد صرح في 11 فيفري 1939م **"أنّ الأمّة الجزائرية مازالت في طور التكوين وهي تتكون من عدة أجناس وقوميات وأقليات"**.

وتفسير قوله هذا كدلالة وإنكار لوجود أمّة جزائرية متوحّدة الجنس والثقافة . كانت مطالب الحزب الشيوعي الجزائري مطالب اجتماعية عمالية بحتة تدعو إلى الدفاع عن حقوق العمال وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، وبذلك ظلّ يردد أفكار وطروحات بعيدة عن الواقع الذي كان يعيشه الجزائريون ، وظلت قاعدته الشعبية محدودة وشبه منعدمة وآفاقه السياسية محدودة المجال ، كان للحزب نشاطات سياسية من بينها؛ دعمه لمشروع بلوم فيوليت الاندماجي 1936 ، والمشاركة في المؤتمر الإسلامي 07 جوان 1936م ، والمشاركة في مظاهرات 14 جويلية 1937إحياء لذكرى الثورة الفرنسية ، أما مواقفه من **أمرية ديغول** 7 مارس 1944 (إصلاحات ديغول أو حق المواطنة) ، فقد كانت متناقضة وغامضة ، وكانت للحزب مواقف مناوئة لتجمع حركة أحباب البيان والحرية التي تأسست في 14 مارس 1944 بزعامة فرحات عباس ، غير أنّ فرنسا قامت بحل الحزب الشيوعي فأسّس الشيوعيون حزبا جديدا أسموه **"أحباب الحرية والديمقراطية"-** سيتم شرحه في المحاضرات القادمة - مناوئ لأحباب البيان والحرية ، وكانت لهم مواقف مناوئة لمصالي الحاج ، حيث اتّهموه بالعمالة للألمان على إثر مظاهرات 08 ماي 1945م ، وصرّح عمار أوزقان آنذاك بقوله : **"إنّ الذين يطالبون باستقلال الجزائر إنّما هم بوعي أو بغير وعي عملاء إمبريالية أخرى ونحن لا نريد استبدال حصاننا الأعور بحصان أعمى"**.

لماذا لم ينجح الحزب الشيوعي الجزائري على المستوى السياسي ؟.

لأنه يعتبر بوتقة للحزب للشيوعي الفرنسي فمناضلوه من الفرنسيين والجزائريين معا ظلّوا تابعين للسياسات الفرنسية ، فعوض اتّباع تعاليم ومبادئ الحزب الشيوعي السوفياتي الداعية إلى التحرر ومحاربة الإمبريالية والاستعمار بقي الحزب الشيوعي رهينة ممارسات الإدارة الفرنسية ، كما أنّ مطالبه كانت في الأساس الأوّل اجتماعية اقتصادية ، فالحزب لم يعبّر

عن مطامح الجزائريين المتمثّلة في الاستقلال ، لذلك ظل منعزلا سياسيا وقاعدته الشعبية شبه منعدمة ويردد طروحات وأيديولوجيات بعيدة كل البعد عن عادات وتقاليد وديانة الجزائريين .

نشاط الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1936- 1939:

المؤتمر الإسلامي الأول07 جوان1936م:

من الصعب في هذه الوريقات حصر كل نشاطات الحركة الوطنية الجزائرية في هذه الفترة الزمنية الحساسة من تاريخ الحركة الوطنية ، فقد كانت مليئة بركام الأحداث السياسية ، وبداية تشكّل اتجاهاتها الفكرية والسياسية على اختلاف مشاربها ، وممّا ميّز هذه الفترة نشاط فيديرالية النواب المنتخبين المسلمين في الساحة السياسية ، التي تصدر المشهد فيها كل من محمد الصالح بن جلول وفرحات عباس ، هذا الأخير الذي تميز بنشاطه السياسي المكثف من خلال المشاركة في الانتخابات والكتابة في الصحف ، فقد كان من دعاة الإدماج في هذه الفترة ، ووقع ضحية مغالطات المدرسة الفرنسية ، فوصل به الحد إلى إنكار وجود أمة جزائرية في مقالة بجريدة الوفاق L'ENTENTE التي كانت تصدر في قسنطينة ، كان عنوانها **" فرنسا هي أنا ولكنني أنا العدد"** في 23فيفري 1936 ، غير أنّ الشيخ عبد الحميد بن باديس آخذه عليها ، وكتب مقالة في جريدة الشهاب عنوانها : **"كلمة صريحة"** أثبت فيها وجود الأمة الجزائرية ودافع عن هويتها ، ولما وجد تراجعا من طرف فرحات عباس وعدولا عن رأيه خلال زيارته لمكتب الشيخ بقسنطينة ، كتب مقالة عقّب فيها على مقالته الأولى عنونها **" حول كلمتنا الصريحة"** أثنى فيها على فرحات عباس ووطنيته وحصل بعدها تقارب بين فرحات عباس وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين أفضى فيما بعد إلى تكتلهم في المؤتمر الإسلامي وتقاربهم سياسيا.

المؤتمر الإسلامي الجزائري:

يعد المؤتمر الإسلامي الجزائري أوّل تجمّع سياسي من نوعه يجمع كافة تشكيلات الحركة الوطنية باستثناء نجم شمال إفريقيا الذي لم يحضره كحزب سياسي مشارك .

- هل لتسمية المؤتمر الإسلامي علاقة بالدين الإسلامي من ناحية المطالب؟.

إنّ مصطلح إسلامي ليس المقصود به التعبير عن الدين الإسلامي فحسب ، بحكم أنّ التيارات المشاركة فيه ذات توجهات فكرية وسياسية مختلفة من الشيوعيين إلى الاندماجيين إلى العلماء ، فالمقصود بالإسلامي الجزائري التعبير عن الأهالي الجزائريين المسلمين ، وكذا التمييز بينهم وبين الجزائريين غير المسلمين (المستوطنين) ، لأنّ مصطلح جزائري آنذاك كان يشمل الأهالي المسلمين الجزائريين والمستوطنين ، لذلك أضيفت كلمة "الإسلامي" للتمييز بين الجنسين .

جاء المؤتمر للم شمل الحركة الوطنية التي غلب عليها التصدع والانشقاق ، تعود فكرة عقده إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس ، انعقد المؤتمر بقاعة الماجستيك (الأطلس حاليا) بباب الواد بالجزائر العاصمة في 7جوان 1936، ومن أهم ما تضمّن المؤتمر القرارات التالية :

ـ ثقة المؤتمرين في حكومة الجبهة الشعبية.
- دمج الجزائريين في فرنسا.
- إصلاح التعليم والزراعة والصحة.
- دعا إلى إلحاق الجزائر بفرنسا وتمثيل الجزائريين برلمانيا.
- إلغاء كل القوانين الاستثنائية.
- المحافظة على الأحوال الشخصية.
- حرية التعليم واللغة والدين.
- رفع مستوى العمال والفلاحين الجزائريين .
- اطلاق سراح المساجين السياسيين.

بعد الانتهاء من المؤتمر خرج المؤتمرون بقرارات تعبّر عن مطالب مختلف التشكيلات السياسية التي شاركت فيه على اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية ، وتم تزكية فرحات عباس وعبد الحميد بن باديس وعبد الرحمان بن شامة لنقل المطالب إلى رئيس حكومة الجبهة الشعبية ليون بلوم يوم 23 جويلية 1936 ؛ حيث رحب بهم ووعدهم بتلبية مطالبهم ، وعاد الوفد إلى الجزائر بتاريخ 2أوت ووصل مصالي معهم إلى الجزائر في نفس اليوم ، فقد أخذ جميعهم الباخرة نفسها ، فكان أعضاء الوفد في الطابق الأول من السفينة ، أما مصالي فكان متواجدا في الطابق الرابع ، وقدّم الوفد عند وصوله حصيلة عن رحلته إلى فرنسا من خلال عقد تجمع كبير بالملعب البلدي بالعاصمة ، واقتحم مصالي هذا الاجتماع وألقى خطابا عرّف فيه بمسار حزب نجم شمال إفريقيا ومطالبه وسياساته ونذّد بمطلب المؤتمر الإسلامي الجزائري الداعي إلى الحاق الجزائر بفرنسا ، وحمل حفنة من التراب وقال مقولته الشهيرة **" إنّ أرض الجزائر ليست للبيع ، إنّ هذه التربة لازالت مبلّلة بدماء الشهداء "** ، وقد لقي خطابه تأييدا واسعا من طرف الجماهير المفعمة بالحماس ، حيث أوقع قادة المؤتمر الإسلامي في حرج ، إذ كان الخطاب شديد اللهجة فيما يتعلّق بمطالب المؤتمر الاندماجية ومعاد لفرنسا ، ويعتبر هذا الخطاب دلالة على بداية التواجد السياسي الفعلي والميداني لنجم شمال إفريقيا في الساحة السياسية بالجزائر ، كما انتقد مصالي الحاج الاندماجيين والشيوعيين معا ، ومما ينبغي الإشارة له أنّ فرحات عباس كان مساندا **لمشروع بلوم فيوليت الاندماجي** سنة 1936 ، على الرغم من رفض مصالي الحاج لهذا المشروع الخطير.

. وجدير بالذكر أنّ وفد المؤتمر الإسلامي أعاد زيارة رئيس الوزراء الفرنسي **ادوارد دلاديي** Edouard daladier وبلّغوا له مطالب المؤتمر سنة 1938 ، غير أنّه هددهم باستعمال القوة وحذرهم من زعزعة استقرار فرنسا في الجزائر ، فقال له الشيخ عبد الحميد بن باديس : **" مدافع ربي أقوى من مدافع فرنسا "** . وقامت فرنسا بإصدار مرسوم في 13 جانفي 1938 – كرد فعل - يقضي بفرض رقابة مشدّدة على جمعية العلماء ومنعها من التدريس وإلقاء الخطب في المساجد ، وعزّز بمرسوم آخر في 8 مارس 1938 يفرض على كل معلم أن تكون له رخصة ممنوحة من طرف السلطات الفرنسية تسمح له بممارسة التعليم .

ومن بين النشاطات السياسية لحزب نجم شمال إفريقيا تنظيمه لمظاهرات شعبية ببلكور بالجزائر العاصمة ، حيث اطّلع مصالي الحاج على أن الشيوعيين الجزائريين يطمحون إلى القيام بمهرجان باسم حكومة الجبهة الشعبية بمناسبة عيد الثورة الفرنسية 14 جويلية 1937، فلم يتوان في غلق المجال وقطع الطريق أمامهم والاعتراض على تواجدهم وإبراز تمثيلهم الشعبي في الجزائر ، فأراد فرض وجوده في الساحة السياسية والقيام بمظاهرات شعبية كبيرة مماثلة لمظاهرتهم كرد فعل وكشكل من أشكال استعراض العضلات وإظهار قوة حزب الشعب الجزائري (النجم) ، حيث رفع لأول مرّة العلم الوطني الذي أخاطته زوجته الفرنسية ايميلي بوسكان[1] ، وذلك بحضور 1700 مناضل ، فكان لتلك المظاهرة صداها الواسع وأعطى أوامره بالقيام بإضراب سياسي لأوّل مرة ، حيث دعا التجار إلى غلق محلاتهم التجارية في 20 نوفمبر 1937 بالعاصمة وبوفاريك وتلمسان وقسنطينة وعنابة ، كما شارك الحزب في عدة محطات انتخابية ، حيث قدم الحزب مرشحه عبد القادر بن حرقة في الانتخابات البلدية بقالمة في أفريل 1937 والانتخابات البلدية بالعاصمة في جوان من نفس السنة ، غير أنّه خسر في هذه الأخيرة أمام تحالف المؤتمر الإسلامي والشيوعيين ، كما شارك الحزب في انتخابات نوفمبر 1938 ، انتخابات أفريل 1939 وحقق انتصارات سياسية مهمة ، وقام الحزب بإلصاق المنشورات الدعائية التحريضية ضد فرنسا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية. وجدير بالذكر أنه ظهرت **تنظيمات ثورية** تابعة لحزب الشعب أبرزها ، اللجنة الخضراء1938م التي تعتبر النواة الأولى التي انبثقت عنها المنظمة الخاصة ، لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا التي يختصر اسمها في كارنا "CARNA" 1939 ، منظمة شباب بلكور 1942 ، منظمة الراشد 1943 ، عملت هذه **التنظيمات السرية الثورية** النشطة على القيام بعمليات عسكرية ودعائية ضد الإدارة

[1]- من عائلة شيوعية فرنسية من أقليم اللورين شمال فرنسا تزوج بها مصالي الحاجة بفرنسا وأنجب منها "علي" سنة 1930 بفرنسا و"جنينة" بالجزائر سنة 1938 ، توفيت سنة 1953.

الفرنسية، وتعتبر النواة الأولى للمنظمة السرية (الخاصة) التي تأسست فيما بعد في فيفري 1947.

نشاط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية (1939م،1945م):

لقد تميزت الأوضاع السياسية في الجزائر خلال هذه الفترة بحالة من الاستثنائية غير المسبوقة نتيجة الحرب العالمية الثانية 1939-1945 ، فقد تعرضت الحركة الوطنية الجزائرية لمضايقات من طرف الإدارة الفرنسية ، حيث تمّ حلّ حزب الشعب الجزائري في 29 سبتمبر1939م ، وصودرت صحفه وزج بقادته في السجون ، وكذلك الشأن بالنسبة للإصلاحيين ، حيث تم نفي البشير الإبراهيمي إلى الأغواط سنة 1939 ، وتمت مصادرة صحف الجمعية وحلّها ، وكذلك الحال بالنسبة للشيوعيين ودعاة الإدماج ؛ حيث خلت الساحة السياسية في الجزائر من أي نشاط حزبي بشكل رسمي، وفسح المجال لفرحات عباس للظهور في الساحة السياسية ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية احتلت ألمانيا فرنسا في جوان 1940 ومنيت بهزيمة كارثية غيّرت نظرتها لنفسها ونظرة العالم إليها ، وأقام الألمان نظاما عميلا لهم في فرنسا بقيادة الجنرال الفرنسي "فليب بيتان" تحت مسمى **"حكومة فيشي"** بالجنوب الفرنسي (1940-1941)، ووقوف مستوطني الجزائر بجنب هذه الحكومة ودعمهم لها وتخليهم عن فرنسا ، حيث كان حوالي 80% من المستوطنين مساندين لحكومة فيشي . فسارع الجنرال شارل ديغول إلى تأسيس **"حكومة فرنسا الحرة"** ببريطانيا سنة 1942 ، ودعا الفرنسيين إلى التوحّد وحمل السلاح لتحرير فرنسا من الألمان ، فقامت فرنسا بإقحام700000 عامل جزائري في المناجم والصناعة والزراعة والخدمات لمساعدتها ، وتجنيد بعض الجزائريين في هذه الحرب ، فقد بلغ عدد المشاركين فيها حوالي 134000 جنديا.

وفي ظل ظروف الحرب العالمية الثانية نزل الحلفاء (القوات الأمريكية والإنجليزية ، أنصار شارل ديغول من الفرنسيين) بقواتهم بزعامة الجنرال دوايت ايزنهاور في 8 نوفمبر 1942 بشمال إفريقيا (الدار البيضاء بالمغرب ، ووهران والعاصمة بالجزائر)، لتدخل الجزائر بذلك عهدا سياسيا وعسكريا جديدا ، ميّزه سيطرة الحلفاء و**لجنة فرنسا الحرة** إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية.

ونتيجة هذه التحولات التي شهدتها الجزائر في فترة الحرب العالمية الثانية بادر فرحات عباس إلى صياغة تقرير اصطلح على تسميته تاريخيا **"تقرير بيتان"** وأرسله إلى الجنرال الفرنسي فليب بيتان الموالي والمساند للألمان في 10أفريل 1941 ، ضمّنه شرحا مفصلا عن الجزائر من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتناول أيضا الواقع المتأزم للجزائريين جرّاء السياسية الاستعمارية الفرنسية منذ بداية الاحتلال إلى غاية 1941م وطالبه بتقديم إصلاحات فورية ،غير أنّ الجنرال بيتان اكتفى بشكره ولم يقم بأيّ إجراءات ميدانية .

ورغم ذلك لم ييأس فرحات عباس وقام بخطوة ثانية ، حيث أرسل رفقة بعض النواب والشيوعيين مذكرة إلى الحلفاء في 20ديسمبر 1942 اشترطوا فيها مشاركتهم في الحرب مقابل السماح لهم بعقد مؤتمر سياسي ينجر عنه دستور خاص بالجزائر عملا بما جاء في **ميثاق الأطلسي** 12 أوت 1941 الذي يدعو الشعوب إلى حق تقرير مصيرها بنفسها ، لكن الحلفاء رفضوا ذلك باعتبار القضية برمتها شأنا داخليا يخص فرنسيا وحدها .

كما قام فرحات عباس بإصدار **بيان الشعب الجزائري (بـيان فـيـفـري)** ، جمع هذا البيان كل تيارات الحركة الوطنية في 10 فيفري 1943م ، حرّر في سطيف من طرف فرحات عباس وبمشاركة بعض النواب وممثلي الحركة الوطنية واستشارة لمين دباغين، ودعا البيان إلى مجموعة من المطالب وهي :

1- إدانة الاستعمار وتصفيته ، وتحريم استغلال شعب من طرف شعب آخر وتحريم إدماجه وضمّه عنوة .

2- حق الشوب الصغيرة والكبيرة في تقرير مصيرها.

3- منح الجزائر **<u>دستورا خاصا</u>** بها يتضمّن ما يلي :

- الحرية والمساواة
- إنهاء الملكية الإقطاعية والقيام بإصلاح زراعي
- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية
- حرية الصناعة وإنشاء الجمعيات والنوادي
- مجانية التعليم وإجباريته
- حرية العبادة وفصل الدين عن الدولة
- مشاركة الجزائريين في حكم بلادهم عبر المجالس المنتخبة ، مشاركة عاجلة وفعلية

وفي 31 مارس 1943 استقبل الوالي العام مارسيل بيرتون وفدا مكونا من : فرحات عباس ، الدكتور ابن جلول ، الدكتور تامزالي ، أورابح ، ابن علي الشريف ، الدكتور الأخضري ، فبلّغوه نص البيان ، ورحب بهم ووعدهم بتحقيق مطالب **البيان** فقام بتكليف لجنة تتولى مهام القيام بإصلاحات واسعة ، وفي اليوم الموالي أرسل نفس الوفد نسخا من البيان إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وروسيا ، وكذلك إلى لندن والجنرال الفرنسي شارل ديغول هناك ، والحكومة المصرية بالقاهرة ، وأتبعه **بملحق من البيان** في 26 ماي 1943م ، غير أنّ تولي الجنرال الفرنسي كاترو منصب الوالي العام الجديد محل سابقه مارسيل بيرتون جعل مطالب البيان في مهب الرياح ؛ حيث وصف هذا البيان **"بالزوبعة التي تستهدف الوجود الفرنسي بالجزائر"** وعبّر عن رفضه ، واستعمل القوة لتشتيت شمل النواب المسلمين الذين أصدروا بيان الشعب الجزائري ، في حين اعتبر الحلفاء هذا البيان قضية وشأنا داخليان يخصان فرنسا وحدها .

ورغم ذلك فقد أصدر شارل ديغول حزمة وجملة من الإصلاحات السياسية كرد فعل على بيان فيفري خلال زيارته لقسنطينة ، حيث أصدر في12 سبتمبر 1943 ما يعرف **بمشروع قسنطينة** ، لتتوّج فيما بعد بما يعرف **بأمرية ديغول (إصلاحات ديغول ، حق المواطنة)** بتاريخ 7 مارس 1944 التي استمدت من روح مشروع بلوم فيوليت الاندماجي وتضمنت هذه الأمرية ما يلي :

- المساواة بين الفرنسيين المسلمين وغير المسلمين في الجزائر.
- تطبيق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين وغير المسلمين في الجزائر ، مع خضوع المسلمين الفرنسين إلى القانون الإسلامي .
- تجنيس فئات معينة بالجنسية الفرنسية (الباشوات ، الأغوات ، أصحاب الشهادات من المدارس الفرنسية).

غير أنّ إصلاحات ديغول السياسية باءت بالفشل الذريع لأنها لم تأت بالجديد وتعتبر اجترارا لما جاء به مشروع بلوم فيوليت في مرحلة الثلاثينيات ، ورفضت من طرف فرحات عباس وجميع النواب وممثلي الحركة الوطنية ، فكان رد فرحات عباس على هذه الإصلاحات السياسية الفرنسية قيامه بتأسيس حركة سياسية سمّاها **"حركة أحباب البيان والحرية"** بمدينة سطيف في 14 مارس 1944، وكان فرحات عباس رئيسا لهذه الحركة وكاتبها العام ومديرا لجريدة **"المساواة"** الناطقة باسمها التي تأسست في 15سبتمبر 1944 ، كان الهدف من إنشاء هذه الحركة ما يلي :

- الدفاع عن أفكار **"بيان الشعب الجزائري"** الذي تمّ أصدراه بتاريخ 10 فيفري 1943.
- استنكار الاستبداد والعنصرية
- التصدي للقوانين الاستثنائية
- الترويج لفكرة إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ومرتبطة فيديراليا بفرنسا ، تضم أجناس مختلفة تجمعها رابطة تكوين الأمّة .

لقد أثار تأسيس حركة أحباب البيان والحرية ردود فعل متباينة ، فالشيوعيون الجزائريون قاموا بتأسيس حركة مناوئة ومضادة لها في الشعارات والميدان أسموها **"أحباب الحرية الديمقراطية"** ، واستمدوا هذا الاسم من الشعارات التي رفعها الحلفاء عندما نزلوا بالجزائر ، وهي **الحرية والديمقراطية** لكل الجزائريين والشعوب الرازحة والكادحة تحت سلطة الاستعمار ، فانساق الشيوعيون وراء دعايات مغرضة وشعارات فضفاضة لا تمت للواقع الفعلي الذي كانت تعيشه الجزائر ، ولا أدلّ على ذلك من اعتبار الحلفاء في السابق- **مطالب بيان الشعب الجزائري**- قضية الجزائر قضية داخلية تخص

فرنسا وحدها ، فكيف يتوقع الشيوعيون أن تنجح حركتهم الجديدة وبنفس الأساليب القديمة من الحكومة الفرنسية والحلفاء ؟؟؟!!!.

ومما يجب التنبيه له أنّ موقف المستوطنين الفرنسيين في الجزائر قد كان رافضا **لأمرية ديغول** باعتبارها تساويهم في الحقوق والواجبات مع الأهالي الجزائريين وتسلب منهم امتيازاتهم وتفوقهم ، كما كان موقفا رافضا أيضا لحركة أحباب البيان والحرية لأنها تدافع عن أفكار بيان الشعب الجزائري ، ولا أدلّ على ذلك الرفض منع فرحات عباس ومناضلي **حركة أحباب البيان والحرية** من المشاركة في الانتخابات البلدية بفرنسا خوفا من فوزهم فيها وتأجيل الانتخابات البلدية بالجزائر.

ماهي أسباب تغيّر فكر فرحات عباس من نكران وجود أمّة جزائرية إلى إدانة الاستعمار ثم إلى إنشاء جمهورية مرتبطة بفرنسا فيديراليا ولو بدون علم ؟.

الحقيقة أنّ فرحات عباس وقع ضحية مغالطات فرنسية ، حيث أنّه نشأ في بيئة مفرنسة ودرس في المدارس الفرنسية، فتكوينه كان فرنسيا ولباسه فرنسيا وثقافته فرنسية ، وتأثّر بأفكار وشعارات الثورة الفرنسية ، الحرية ، الإخاء ، المساواة ، وبالقيم الديمقراطية الغربية ، فكان يعتقد أنّ فرنسا الديمقراطية يمكنها في يوم من الأيام أن تستجيب لمطالبه وتساوي بين الأهالي الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات ، غير أنّه بمرور الوقت وفترة الحرب العالمية الثانية اكتشف زيف الوعود الفرنسية والتناقضات الفرنسية بين الشعارات والممارسات في الميدان ، فظل يتمسك بأمل الجمهورية الجزائرية المرتبطة فيديراليا مع فرنسا ، غير أنّ هذا الأمل لم يتحقق وهذا ما ترجمه التحاقه بالثورة في أفريل 1956 ، حيث تبين له وهم ما كان يصبو إليه.

- **هل حققت فرنسا مطلب فرحات عباس والمتمثل في إصدار دستور خاص بالجزائريين سنة 1943؟ ولماذا؟.**

لم تحقق فرنسا هذا المطلب سنة 1943 ، وانتهجت سياسة التسويف لربح المزيد من الوقت بحجة أنها كانت منشغلة بالحرب العالمية الثانية وتخوفا من تهيكل الجزائريين وتوحدهم سياسيا من خلال الدستور الذي طالب به فرحات عباس ، ولم يتم إصدار هذا الدستور إلّا في سنة 1947 ، الأمر الذي زعزع ثقة فرحات عباس في السلطات الفرنسية واكتشافه لزيف وعودها.

<u>مظاهرات ومجازر 08 ماي 1945م:</u>

علق الشيخ محمد البشير الإبراهيمي على مجازر 8 ماي 1945 بقوله : **" لو أنّ تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور ، ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان ؛ سطيف قالمة خراطة ، لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله".**

<u>أسبابها:</u>

1- نمو الوعي الوطني.
2- ظهور ميثاق الأطلسي 12 أوت 1941 الذي يدعو إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها.

3- ظهور ميثاق جامعة الدول العربية22 مارس1945م الذي يدعو إلى حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها.
4- ظهور ميثاق سان فرانسيسكو1945م الذي يدعو أيضا إلى الاستقلال.
5- اكتشاف زيف الوعود الفرنسية.
6- تذكير فرنسا بوعودها.

نتائجـــــها:
1- 45 ألف شهيد بالإضافة إلى الجرحى واليتامى والأرامل والمعطوبين و6000 من المعتقلين .
2- اكتشاف الوجه الحقيقي لفرنسا.
3- اهتزاز سمعة فرنسا الدولية.
4- تقديم فرنسا بإصلاحات إغرائية من خلال مرسوم إطلاق سراح المساجين.(قانون العفو العام 16 مارس 1946م)
5- إصدار القانون الخاص(دستور الجزائر)20سبتمبر1947م ، وإعادة بناء الحركة الوطنية .

لماذا كانت مجازر 8 ماي أكثر عنفا في مدينة سطيف ؟.

لأن مدينة سطيف كانت مهدا لبيان فيفري 1943 وحركة أحباب بيان والحرية 1944 ، وشهدت في هذه الفترة نشاطا سياسيا مكثفا للحركة الوطنية مما جعل فرنسا تنتقم محاولة القضاء على الحس الثوري في هذه المنطقة .

إعادة بناء الحركة الوطنية والأحزاب السياسية بعد ح ع 2:

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: سعت الجمعية إلى إعادة بعث نشاطها السياسي والإصلاحي وحددت برنامجها في المؤتمر التاسع الذي عقدته في21 جويلية1946م وقد جاء فيه ما يلي:
1- رفض الإدماج.
2- اللغة العربية لغة رسمية.
3- حرية العقيدة.
3- إعادة فتح المدارس الإسلامية التي أغلقت بعد 08 ماي 1945م.

كما عملت الجمعية على إنشاء جريدة البصائر واستمر نشاطها الإصلاحي والدعوي والسياسي إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية.

الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

يعد امتدادا لأفكار بيان الشعب الجزائري وحركة أحباب البيان والحرية)، أسسه فرحات عباس بعد الحرب العالمية الثانية في02 أفريل1946م وسعى إلى تحقيق مصير الجزائر، عن طريق إصلاحات تدريجية دون السعي إلى الانفصال عن فرنسا ، فاز هذا الحزب في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية التي جرت في جوان 1946م، 11 مقعد من أصل13مقعد ، وقدّم نوابه في أوت 1946م برنامجا سياسيا يتضمّن إنشاء دستور جزائري وجمهورية جزائرية مرتبطة فيدراليا بفرنسا وتتمتع باستقلالها الذاتي ولو بدون علم وظلت أفكار الحزب محدودة ، كما فاز الحزب في انتخابات مجلس الجمهورية في 24 نوفمبر و8 ديسمبر سنة 1946.

الحزب الشيوعي الجزائري (أحباب الحرية والديمقراطية):

حاول الحزب الشيوعي في هذه الفترة التموقع في الساحة السياسية من خلال التقرب من حزب الشعب (ح ا ح د) عن طريق نشر الشيوعيين لقوائم المعدومين في مجازر 8 ماي ، وأدانوا الإدماج ، وطالبوا بالوحدة بين الجزائريين دون تمييز خاصة وأنهم تبنوا أطروحة **الأمة الجزائرية في طور التكوين** ، ثم حاولوا الاتحاد مع حركة أحباب البيان والحرية بمناسبة انتخابات المجلس التأسيسي الثاني في 2 جوان 1946 ، غير أنّ حزب الشعب وحركة أحباب البيان والحرية لم يقبلا بهذا المقترح ، خاصة بعد فشل الشيوعيين في الانتخابات السابقة ، فأصدر الحزب الشيوعي بيانا في جويلية 1946 يدعو إلى **إنشاء مجلس وحكومة جزائرية** بتمثيل وإشراف فرنسي ، محاولا بذلك التوفيق بين مطالب الجزائريين في قضيتهم الوطنية والحفاظ على استمرار السياسة الفرنسية بالجزائر ، يضاف إلى هذا دفاعهم عن الاتحاد الفرنسي سنة 1947 وتمسكهم به ، وبذلك وعلى الرغم بمفرزات الحرب العالمية الثانية والتطور الذي طرأ على أغلب اتجاهات الحركة الوطنية وخاصة دعاة الإدماج ، فقد ظل الحزب الشيوعي بعيدا كل البعد علن الواقع السياسي للجزائريين مما جعله محصورا ومعزولا في قاعدته الشعبية ، وظلّت مطالبه عمالية - اجتماعية أكثر ماهي سياسية وأعضاؤه من الجزائريين والفرنسيين والأوروبيين معا.

حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (ح . ا .ح .د):

يعتبر هذا الحزب امتداد لحزب الشعب الجزائري ، حيث تبنى أفكاره ومبادئه، أسّس هذا الحزب في 02 نوفمبر1946 م في الجزائر أي بعد عودة مصالي الحاج من منفاه في

برازافيل بالكونغو، يعد هذا الحزب تطورا طبيعيا لحزب الشعب الجزائري فقد طالب برفض النظام الاستعماري الفرنسي ، وهدفه من ذلك هو تحقيق الاستقلال عن طريق جمعية تأسيسية تتكون بعد استفتاء شعبي عام ، وقد خاض هذا الحزب الانتخابات الفرنسية في الجزائر وفشل في تحقيق النجاح بسبب سياسة التزوير التي انتهجتها السلطات الفرنسية (إنتخابات02 نوفمبر 1946 م وانتخابات 11أفريل1948م).

وقد تعرض هذا الحزب إلى أزمات سياسية عنيفة ، ومن أبرزها أزمة المؤتمر الثالث للحزب في 15 -16 فيفري 1947م ، حيث ظهر هناك خلاف بين مصالي الحاج والشباب المتحمس للنشاط الثوري الذي يئس من التجارب الانتخابية الفاشلة ، وعقم النضال السياسي وتقرّر في هذا المؤتمر الحفاظ على الحزب كمواجهة سياسية علنية يقوده مصالي الحاج، في حين قام هؤلاء الشباب بإنشاء جناح عسكري مسلح أصطلح عليه تاريخيا **المنظمة الخاصة (السرية)** .

المنظمة الخاصة (السرية):

تعدّ المنظمة السرية النواة الأساسية لجيش التحرير الوطني ، والوعاء الذي تكّونت فيه الطلائع العسكرية الأولى لثورة التحرير الجزائرية ، إذ تمّ تأسيس هذه المنظمة وفقا لركام تجارب سابقة . وكان الهدف من إنشائها هو التحضير للعمل الثوري المسلّح . ويعود تاريخ إنشاء المنظمة السرية إلى المؤتمر الثالث لحزب الشعب الجزائري يومي 15 و 16 فيفري 1947 ، حين دافع مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية على إنشاء منظمة شبه عسكرية ، وقد كانت موافقة المؤتمرين على ظهور هذا التنظيم السري منعرجا حاسما ونُقلة نوعية في مسيرة الحزب النضالية ؛ حيث أنّها جنّبته كل مظاهر الانفجار والتآكل الداخلي والانقسام التي هدّدته .

- **ماهي أبرز العمليات العسكرية التي قامت بها المنظمة الخاصة ؟**

أمّا عن نشاطات المنظمة ومنجزاتها ، فقد قامت بعدّة عمليات نوعية ناجحة من بينها ؛ الهجوم على بريد وهران في 6 أفريل 1949 على الساعة 25: 6 صباحا . كان الهدف من هذا الهجوم هو الحصول على أموال لدعم المنظمة ، وقد أُختيرت مدينة وهران لكي تكون مسرحا لتنفيذ العملية ، باعتبار أنّ احتمالات النجاح فيها أضمن من العاصمة لنقص التشديدات الأمنية عليها . فكُلّف آيت أحمد بتشكيل الفريق المهاجم وتمّ الاستيلاء على مبلغ مالي قدره 3170000 فرنك فرنسي.

كما قامت المنظمة بمحاولة تفجير تمثال الأمير عبد القادر بكاشرو بمعسكر ، لأنّ فرنسا كتبت عليه عبارات أثارت حفيظة مناضلي المنظمة ؛ وتمثّلت هذه العبارات في : **« لو استمع الجزائريون إلى أقوال هذا البطل لبقوا أصدقاء مع الفرنسيين إلى الأبد »،**

فأُوكلت هذه المهمّة لفريق من خمسة مناضلين بقيادة محمد ماروك ، وتمّ تحيّيد حرّاس النُصب لكنّ التفجير فشل بسبب رداءة المتفجرات.

يضاف إلى هذا كله ، قيام المنظمة بتشكيل فرقة لتصفية ميليشيات معادية للمنظمة تنشط بمنطقة القبائل فبعد أن حقّق (ح . ش . ج) انتصارات ظاهرة في الانتخابات البلدية التي جرت في أكتوبر 1947 ، قرّرت الإدارة الاستعمارية تنظيم أعمال قمع ضد إطاراته ومناضليه . وقد وظّفت لهذا الغرض في منطقة القبائل الباشاغا آيت علي الذي جنّد مجموعة من المرتزقة المسلّحين ، الذين يقودهم المدعو أوقارة ، وكان دوّار الريش بنواحي البويرة أوّل الأماكن المستهدفة ، ولمّا كُثُرت الشكاوى أصدر المكتب السياسي للحزب أوامره إلى المنظمة الخاصة ، التي تولّت تنفيذ المهمّة ، فتمّ القضاء على 12 فردا من أعضائها وتصفية أوقارة. هذا بالإضافة إلى قيامها بالهجوم على مخزن المفرقعات بسكيكدة مطلع سنة 1950 . إلّا أنّ العملية لم تنجح بسبب اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية ، ممّا أدّى ببعض المشاركين فيها من مدينتي عزّابة وسكيكدة إلى الالتحاق بالجبل حتى لا يقعوا في قبضة قوات الأمن الفرنسية.

السياسة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية :

مازجت فرنسا بين مختلف السياسات الإغرائية لتهدئة الأوضاع وإعادة بعث النشاط السياسي ، فقامت بإصدار قانون العفو الشامل (مرسوم إطلاق سراح المساجين) في 16 مارس 1946م ، يضاف إلى ذلك إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية في جوان 1946م، حيث تحصل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 11 مقعدا من أصل 13 مقعد وقدم نوابه في أوت 1946م مشروعا يتضمن إنشاء دستور خاص بالجزائر كما قامت الإدارة الفرنسية بتزوير انتخابات 1948م التي أشرف عليها **"ناجيلان"** الحاكم العام للجزائر ، وتزوير انتخابات جوان 1951، وإصدار **دستور 20 سبتمبر 1947** الذي يعرف **بالقانون الخاص** أو **بالقانون الأساسي** أصدرته حكومة "بول رمادي" ، يتكوّن من 60 مادة و26 صفحة و08 أبواب ، وتناول مجموعة من الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية.

أسباب صدور هذا القانون:

1- مجازر 08 ماي 1945م وما تلاها من اهتزاز لسمعة فرنسا الدولية.

2- نمو الوعي السياسي لدى الجزائريين وخاصة (دعاة الإدماج) فرحات عباس الذي قال : **" لقد علمتنا الحرب العالمية الثانية أن نتجاوز مطالب الأمس وأن نضع مطالب جديدة تأخذ بعين الاعتبار احتلال فرنسا للجزائر".**

4- تزايد نشاط الحركة الوطنية ، وعودة المهاجرين الجزائريين إلى الجزائر.

محتوى دستور 1947م:

لقد استغرقت عملية المناقشة والصياغة جلسات طويلة في البرلمان الفرنسي بين شهري أوت وسبتمبر ، ثم التصويت عليه 20 سبتمبر من نفس السنة وتناول ما يلي:

1- **الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا**، يتساوى سكانها في الحقوق والواجبات، وجنسيتهم فرنسية.
2-يحافظ المسلمون الجزائريون عل أحوالهم الشخصية الجزائرية.
3-الوظائف العامة مدنية أو عسكرية يتساوى فيها سكان الجزائر على حد سواء.
4- فصل الدين عن الدولة واعتبار اللغة العربية لغة رسمية ثانية وتدرس في جميع المستويات.
5- إنشاء **مجلس جزائري** منتخب يضم **60 نائبا جزائريا و60 نائبا فرنسيا !!**.
6- يتألّف حول الحاكم العام مجلس حكومة يتكوّن من 6 أعضاء ، 4 أوربيين و2 مسلمين جزائريين.

موقف الجزائريين من القانون:

رفض الشعب الجزائري هذ القانون للأسباب التالية:

- تكريسه للنظام الاستعماري في الجزائر القائم على عدم المساواة والتمييز والتنكر .
- جاء الدستور منافيا للعدالة الديمقراطية (60 نائبا لصالح 10 ملايين جزائري، و60 نائبا لصالح 800 ألف أوروبي) **!!!**.
- كما أنّ الجزائريين لم يستشاروا ويشاركوا في وضعه ، ولم يأخذ الدستور بعين الاعتبار مطالبهم.

موقف المستوطنين منه :

لقد رحب المستوطنون بالدستور لأوّل مرّة فقد رفضوا قبله كل المشاريع الفرنسية ، واعتبروه وسيلة تحقق لهم مطالبهم، وتسمح لهم بالبقاء في الجزائر وتسيير شؤونها بأنفسهم دون تدخل الوطن الأم (فرنسا) ، إلّا في مجال الإمداد أو تسويق المنتجات ، ورغم وجود بعض البنود التي تتعارض مع مصالحهم ، كاللغة العربية والمساواة في الوظائف ، إلا أنهم لم يتخوفوا منها لإدراكهم استحالة تطبيقها وتجسيدها ، وكذا هيمنتهم على كل الانتخابات والفوز بنتائجها ، فلجأوا إلى التزوير بقيادة الحاكم العام **"ناجيلان"** الذي عمل على تزوير نتائج الانتخابات سنة 1948 ، وكانت النتائج كالآتي:

-41 نائب (مقعدا) للجزائريين العاملين في الإدارة الفرنسية (**بني وي وي**) [2].
- نائبان (مقعدان) من الأحرار.
- 8 نواب (مقاعد) من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري .

[2]- سموا بهذا الاسم لأنهم كانوا يقبلون كل القوانين التي تصدرها فرنسا بدون تردد .

- 9نواب (مقاعد) من حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

كما أن هناك **60 نائبا** (مقعدا) كانت لصالح الكولون (المستوطنين) ، وهكذا ضمن المستوطنون عدم تجسيد قرارات الدستور، وممّا تجدر الإشارة إليه أن فرحات عباس عارض بنود هذا الدستور ، وترجم ذلك باستقالته مع نوابه الثمانية من البرلمان ، كما رفض حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية نتائج الانتخابات، بينما كانت مواقف الشيوعيين متذبذبة وغامضة ،غير أنهم أيدوا المكاسب الاقتصادية والإصلاحات الإدارية التي تضمن للمجتمع الجزائري تحسين واقعه الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل للجزائريين.

أزمة انتصار الحريات الديمقراطية (1953م):

تعرض حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى العديد من النكبات السياسية منذ تأسيسه ، فقد مورس في حقه تزوير العديد من المحطات الانتخابية : (1946م ، 1948م) وانتخابات17جوان 1951م الصورية[3]، بالإضافة إلى تعرضه إلى أزمة سياسية حادة سنة 1947م كادت أن تعصف بوجوده ، والتي تمثلت في الاختلاف حول تبني النهج الثوري ومسألة التسيير، غير أنها عولجت بإنشاء جناح عسكري سري ممثلا بالمنظمة الخاصة وبقاء الحزب في الواجهة السياسية.

لم يستمر استقرار الحزب طويلا ؛ فما لبث أن وقعت **الأزمة البربرية** سنة 1949م ، وهناك ظهر تيار بربري ندّد بسياسة الحزب ، وفي ظل هذه الترتيبات السياسية ونفي مصالي الحاج إلى فرنسا تعرض الحزب إلى أزمة سياسية تعد من أشد الأزمات التي شهدها عبر تاريخيه ؛ وهي أزمة المؤتمر الثاني للحزب أو ما تعرف تاريخيا **بأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية**، حيث ظهرت هذه الأزمة في المؤتمر الثاني المنعقد ما بين 4-6 أفريل 1956م ، وفي غياب زعيم الحزب مصالي الحاج ونفيه إلى مدينة نيور الفرنسية خرج المؤتمرون إلى قرار يدعو إلى تحقيق الديمقراطية والتنديد بممارسات مصالي الحاج ، ونبذ رغباته الشخصية ، كما أقر تعيين حسين لحول لرئاسة اللجنة المركزية ، فعارض مصالي الحاج هذا القرار ودعا أنصاره إلى عقد مؤتمر استثنائي في

---

[3]- بعل فشل الحزب في هذه الانتخابات بادر إلى تشكيل جبهة سياسية تضم كافة أحزب الحركة الوطنية مستنكرة السياسة الفرنسية ، اصطلح على تسميتها الجبهة المشتركة للدفاع عن الحرية في أوت 1951 ، تكونت من الأحزاب التالية : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، الحزب الشيوعي الجزائري ، وتعتبر خامس تكتل سياسي يجمع أحزاب الحركة الوطنية بعد المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936 ، مذكرة الجزائريين للحلفاء 1942، بيان الشعب الجزائري 1943 ، حركة أحباب البيان والحرية .

مدينة هورنو في بلجيكا ما بين 13 إلى16 جويلية 1954 م ، وفيه تقرّر عزل حسين لحول وإلغاء اللجنة المركزية وتعيين مصالي الحاج زعيما مدى الحياة.

هذا القرار رفضه أعضاء اللجنة المركزية وأقاموا مؤتمرهم ما بين 13 و16 أوت وقرروا عدم الاعتراف بمصالي الحاج وأنصاره ، وهكذا انقسم الحزب إلى ثلاثة اتجاهات

1-**المصاليون:** هم أنصار ومحبي مصالي الحاج دعوا إلى قيادة مصالي الحاج ورفضوا انتقال الزعامة إلى غيره.

2- **المركزيون(الإصلاحيون):** قاموا بتعيين حسين لحول أمينا عاما للحزب بغية التداول على قيادة الحزب.

3-الشباب الثوري: معظمهم من المنظمة الخاصة حاولوا الإصلاح بين الطرفين(المركزيين والمصاليين) فوجدوا الحل في التوجّه إلى العمل السري والإعداد للكفاح المسلح .

التحضيرات الأولية لثورة التحرير الجزائرية :

أمام التباين الذي طرأ على الاتجاهين ، كثّف الثوريون من قُدامى المنظمة السرية والحزب من وتيرة الاتصالات والتشاور فيما بينهم ، لإيجاد مخرج للوضعية الصعبة التي وقع فيها الحزب ، وكان محمد بوضياف وديدوش مراد من العناصر الطلائعية الأولى الداعية لتنسيق الجهود مع قدماء المنظمة الخاصة ، وقد بذلا جهودا معتبرة مع العناصر الثورية رفقة مصطفى بن بولعيد ، الذي خابت آماله في التوسّط بين المركزيين والمصاليين ، واصطدموا بموقف مصالي الرافض لمشروعهم الثوري خلال اللقاء به في 25 فيفري 1954 ، والتحق بهم العربي بن مهيدي ورابح بيطاط ، وهذه المجموعة التي كان بوضياف مُنشّطها اقتنعت بضرورة الخروج من الأزمة بإعلان الثورة المسلّحة ، واعتقدوا أنّ مصالي يمكن أن يكون شريكا لهم ، لكنّه خيّب آمالهم فعملوا على تجاوزه ، ومحاولة كسب المركزيين خدمة لمشروعهم الثوري ، ومن هنا جاءت فكرة التنسيق مع المركزيين وإنشاء قوة ثالثة.

نتيجة فشل كل المحاولات الواسطة ، والتوفيق بين جناحي الحزب المتنازعين ، وتقريب وجهات النظر بينهما ، قام الشباب الثوري بعقد اجتماع بمدرسة الرشاد الموجودة بشارع علي عمار رقم 02 ببطحاء (جامع اليهود) بالجزائر العاصمة ، وقد حضر الاجتماع كل من السادة : (محمد بوضياف ، محمد دخلي ، سيد علي عبد الحميد ، حسين لحول) ، وقرّروا تأسيس لجنة ؛ لم تكن حزبا ولا تنظيما سياسيا ، بل كانت كما يدل عليها اسمها ، أُصطلح على تسميتها تاريخيا **" اللجنة الثورية للوحدة والعمل "** ، وذلك يوم 23 مارس 1954 ، وتمّ إصدار صحيفة " الوطنيLe patriote".

وبذلك ، قام أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بتوسيع اتصالاتهم بالقاعدة النضالية والتحضير للثورة ، وقد حلّت هذه اللجنة نفسها بتاريخ 20 جويلية 1954 ، وقام أعضاؤها بدعوة العناصر الثورية لعقد اجتماع (مجموعة 22) يوم 25 جويلية 1954 بالعاصمة ، وتمّ التحضير لهذا الاجتماع في سرّية تامة بعيدا عن أعين السلطات الفرنسية ؛ حيث عُقد بمنزل المناضل الياس دريش بصالومبي (المدنيّة حاليا) في حدود الساعة العاشرة صباحا إلى غاية الثالثة مساء ، وأشرف على تنظيمه كل من القادة الخمس وحضر الاجتماع مناضلون آخرون:

1- محمد بوضياف (مولود بالمسيلة).
2- مصطفى بن بولعيد (مولود بأريس بباتنة).
3- العربي بن مهيدي (مولود بعين ميلة).
4- ديدوش مراد (مولود بالعاصمة).
5- رابح بيطاط (مولود بقسنطينة).

وقد أُنتهجت استراتيجية محكمة للدخول إلى مقر الاجتماع ، بحيث كان الحضور ليلا والقُدُوم فرديا وترأّس الاجتماع مصطفى بن بولعيد ، وقدّم محمد بوضياف شُروحات عن الوضعية الحالية ، وعن الأزمة التي تعرّض لها الحزب ، والجهود التي بذلتها اللجنة الثورية لتسوية الخلاف. وانتهى الاجتماع بالمصادقة على لائحة من التوصيات ، كإدانة المتسبّبين في انقسام الحزب ، ومحو آثار الأزمة ، وإنقاذ الحركة الثورية في الجزائر من السقوط ، وإعلان الثورة المسلّحة كوسيلة وحيدة لتجاوز الخلافات الداخلية وتحرير الجزائر.

لقد انبثق عن اجتماع مجموعة (22) لجنة القيادة الخماسية ، التي قام باختيارها ورئاستها محمد بوضياف ، وتكوّنت من الأعضاء : (مصطفى بن بولعيد ، مراد ديدوش ، العربي بن مهيدي ، رابح بيطاط) ، ووجدت هذه اللجنة نفسها أمام مهمّات عديدة أبرزها ؛ استكمال التحضيرات المادية والبشرية للثورة وتكثيف الاتصال بالمناضلين لكسب تأييدهم ؛ حيث قام كل من: (محمد بوضياف ، ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد) بالاتصال بكريم بلقاسم وعمر أوعمران ، كممثّلين عن منطقة القبائل ، ولكن لم يتوصّل الطرفان إلى أيّة نتيجة لاعتقادهم أنّ هذا التنظيم الثوري مُنحاز إلى اللجنة المركزية، إلّا أنّه بعد

سعي حثيث اقتنعا بالمشروع الثوري ، والتحق كريم بلقاسم بمجموعة " الخمسة " أواخر أوت 1954 . وهكذا أصبحت القيادة تتكوّن من ستة أعضاء ، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء كانوا في الخارج بالقاهرة ، وهم السادة : " أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد " ، وكانوا يتنقّلون ما بين سويسرا وإيطاليا وليبيا ، ويعملون على الاتصال والتنسيق مع الداخل .

وممّا تجدر الإشارة إليه ، أنّه في خضم التحضير لهذه الاجتماعات ، حاول بوضياف وبن بولعيد وكريم بلقاسم أن يتّصلوا بشخصيات معروفة لدى عامة الشعب الجزائري ، وتحظى باحترامه من أجل تزكيتها لقيادة الثورة ، إذ اتّصلوا بالأمين دباغين في عيادته الطبية بالعلمة (saint arnaud) ، غير أنّه رفض التجاوب معهم في نهاية الأمر ، ولنفس الغرض اتّصلوا بعبد الحميد مهري والعربي دماغ العتروس ومولود قاسم نايت بلقاسم ، لكنهم لم يتوصلوا لأيّ اتفاق معهم ، فعدلوا في النهاية عن فكرة اختيار قيادة فردية للثورة ، وقرّروا أن تكون قيادة الثورة جماعية .

وخلال نشاطاتهم التحضيرية ، تعرّضوا لمضايقات وتهديدات من طرف المصاليين ، وصلت إلى حد الضرب والتهجّم عليهم ؛ حيث قاموا بالتهجّم على محمد بوضياف رفقة رابح بيطاط ومراد بوقشورة وعيسى كشيدة في شارع الديوان Rue du Divant (عبد القادر عودة حاليا) المحاذي لجامع كتشاوة . كانت هذه المجموعة بقيادة أرزقي باسطة ، وقامت بضربهم بالعصي أمام مقهى "بلحفاف " ، فأُصيب بوضياف بجروح خفيفة ، وتحطّم سوار ساعته . في حين تلقّى بيطاط ضربات في صدره ، وأُصيب عيسى كشيدة بلكمات عنيفة في رقبته ورأسه ، وكانت حُجّتهم على القيام بهذا العمل ، سرقة مجموعة بوضياف لآلة راقنة وأجهزة طباعة تابعة للحزب. ولابد من الإشارة إلى أنّ هؤلاء الذين عُرضت عليهم مهمّة قيادة الثورة ورفضوها لعدّة اعتبارات ، سواء كانت شخصية مرتبطة بالغرور أو بالتردد أو بالظروف المحيطة ، فقد فوّتوا على أنفسهم فرصة تاريخية لن تتكرّر أبدا ولن يجود بها الزمن .

أعقب هذا الاجتماع ؛ اجتماع لجنة الست يوم 10 أكتوبر بمنزل المناضل مراد بوقشورة ، الكائن بشارع " لابوانت بيسكاد سابقا " ببلدية الرايس حميدو حاليا . وتمّ في هذا الاجتماع ترتيب عملية التحضير للثورة وتقسيم المهام ، حيث تقرّر اختيار اسم التنظيم الذي سيقود الثورة ، واقترح أعضاء اللجنة أسماء مختلفة فقد اقترح بعضهم " جبهة الاستقلال الوطني " ، وقال مصطفى بن بولعيد : « **أفضّل التحرير على الاستقلال لأنّنا غير مستقلّين ، وسيبدأ التحرير قريبا** » ، فاتفق الحاضرون على الاسم الجديد الذي

يحلّ محلّ اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، ألا وهو **" جبهة التحرير الوطني "** ، كجناح سياسي لقيادة الثورة ، كما أقنع بن بولعيد أعضاء اللجنة بضرورة إيجاد جناح عسكري مسلّح مواز لجبهة التحرير الوطني ، تحت اسم **" جيش التحرير الوطني ".**

وتمّ في هذا الاجتماع السري ، تحديد كلمتي السر **"**خالد وعقبة **"** ، وتاريخ ويوم وساعة اندلاع الكفاح المسلّح ، فأدرج بعضهم منتصف شهر أكتوبر ، ولكنّ الفترة التحضيرية بدت غير كافية بالنسبة لتحرير النداءين وسحبهما وتوزيعهما ، وطرح البعض الآخر تاريخ 25 أكتوبر، لأنّ ذلك سيسمح بإضافة عشرة أيام للإعداد والتحضير ، فاعترض ديدوش مراد على هذا التاريخ ، واقترح الفاتح من نوفمبر 1954 على الساعة " الصفر" ، وذلك لعدّة اعتبارات وأبعاد تاريخية ودينية واستراتيجية أهمّها :

- تاريخ 31 أكتوبر 1954 هو يوم الأحد ، وهو يوم عطلة وراحة للفرنسيين ، وبذلك يكونون منشغلين بالتمتع والاستجمام.
- كان يوم الفاتح نوفمبر من كل سنة ، يوم عيد بالنسبة للفرنسيين ، وهو عيد تشريف جميع القدّسيين ، فيأخذون بمناسبة هذا العيد عطلة يوم أو أكثر.
- مصادفة هذه الليلة يوم الاثنين ، حيث يعتبر يوم تفاؤل وتيمّن بالنسبة للمسلمين ، وهو اليوم الذي ولد فيه النبي صلى الله عليه وسلم وهو مولد النصر والحق.

كما أنّه توجد هناك استراتيجية لاختيار هذا الشهر ، كونه يأتي في آخر فصل الخريف ، الذي يصادف جمع وتخزين المحاصيل الزراعية ؛ كالقمح والشعير ، الأمر الذي يُمكّن جنود جيش التحرير من الحصول على المؤونة لمدة ستة أشهر أو أكثر . يضاف إلى ذلك ، أنّ في هذا الشهر تتهاطل الأمطار ، فيُصعّب ذلك من تنقّل القوات الفرنسية ، خاصة وأنّ الطرق غير مُعبّدة . وتمّ استبعاد فكرة انطلاق الثورة نهارا ، واقترح العربي بن مهيدي اندلاعها في الليل لفعالية العامل النفسي ، وتوحيد العامل الزمني ، وتحقيق الشمولية ، وتفعيل عنصر المفاجأة ، خاصة وأنّ المدنيين والجنود الفرنسيين يكونون في حالة نوم أو استرخاء.

ولتعريف الشعب الجزائري ، والسلطات الفرنسية ودول العالم بمرجعية وأهداف ومبادئ الثورة التحريرية من جهة ، وكذا التعريف بأنفسهم ، واجتناب الغموض واللُبس من جهة ثانية ، قامت لجنة الست بتزكية السادة : (مراد ديدوش ، العربي بن مهيدي ،

محمد بوضياف) ، وهناك من ذكر معهم زيغود يوسف لإعداد وتحرير البيان السياسي ، الذي عُرف تاريخيا " بيان نوفمبر 1954 "، فقد أحضر مصطفى بن بولعيد آلة الطباعة ولوازمها من قسنطينة إلى " القرين " بباتنة قرب قرية الشمرة التابعة للأوراس من أجل سحب البيان ، غير أنّ هذه الرواية غير مؤكّدة ؛ حيث أنّ ما تُعُورف عليه ، أنّ كتابة البيان والنداء تمّت في مسودّة على شكل فقرات وأفكار غير منتظمة ومنسجمة في الرايس حميدو ، استوحى البعض منها من برنامج (ح . ا . ح د) ، الذي أُعدّ أثناء مؤتمر 1953 ، وعندما تمّت كتابة الوثيقتين ، اجتمع بوضياف بمجموعة الست مرتين ، وتلاهما على مسامعهما ، فوافقوا عليهما ، وسلّم ديدوش مراد مبلغا ماليا للصحفي والمناضل محمد العيشاوي لشراء عشر رزم من الورق ، وقارورتين من حبر (رونيو كوريس) ومسّاكة أوراق وزجاجة من ممحاة التصحيح ، ثمّ قام كريم بلقاسم بإعطاء بيان أول نوفمبر ونداء جيش التحرير الوطني إلى المناضل علي زعموم الذي سلّمهما بدوره إلى محمد العيشاوي ، الذي كان قد تنقّل من الرايس حميدو إلى قرية ايغيل ايمولا جنوب تيزي وزو يوم 27 أكتوبر1954 في سيارة رفقة كريم بلقاسم ، تحضيرا لرقن وتصحيح البيان هناك ، فتكفّل برقن النصّين في منزل المناضل عمر بن رمضاني ، وتمّ السحب على آلة "الرونيو"ronéo في منزل ايدير رابح ، وكان هذا المنزل موجودا فوق محل تجاري مفتوح ليلا ، الأمر الذي أرغم القائمين بالسحب على تجنيد مناضلين للسهر في المحل من أجل تغطية الحسيس الذي أحدثه سحب النصوص بضجيجهم المفتعل.

لقد نتج عن هذه المهمّة السرية طبع 1100 نسخة من بيان أول نوفمبر(بيان سياسي) ، و2300 نسخة من بيان جيش التحرير الوطني (بيان عسكري) ، وتمّ توزيعهم في أطراد على المناطق ، حيث تكفّل مصطفى بن بولعيد بسحبه وتوزيعه على المنطقتين الأولى والثانية ، وتكفّل مراد ديدوش بعملية سحبه وتوزيعه على المناطق الثلاث المتبقية ، وأُرسلت نسخ منه إلى الخارج لإذاعتها على أمواج إذاعة " صوت العرب " من القاهرة بواسطة محمد بوضياف ، الذي كان قد تنقّل يوم 25 أكتوبر إلى جنيف بسويسرا ، ثمّ انتقل بعد خمسة أيام إلى القاهرة ، يضاف إلى هذا ، أنّ البيان نُشر أيضا في عواصم الدول الشقيقة والصديقة.

وعليه ، فقط تمّ تعيين محمد بوضياف كمنسق وطني بين الداخل والخارج ، وتقسيم الجزائر إلى خمس مناطق جغرافية عسكرية ، وإسناد مهام القادة ونوابهم ، كما هو موضّح في الجدول التالي:

المنطقة	القائد	النواب	الاطار الجغرافي للمنطقة العسكرية

01	مصطفى بن بولعيد	بشير شيحاني، طاهر نويشي	أوراس اللمامشة
02	ديدوش مراد	زيغود يوسف ، عبد الله بن طوبال	الشمال القسنطيني
03	كريم بلقاسم	عمر أوعمران ، زعموم	القبائل الكبرى
04	رابح بيطاط	سويداني بوجمعة ، الزبير بوعجاج	الجزائر (العاصمة)
05	العربي بن مهيدي	بن عبد المالك رمضان	القطاع الوهراني

أمّا بالنسبة لقضية الامكانات المادية والبشرية ، فقد قرّرت لجنة الست جمع الأموال والسلاح من كل المناطق ، حيث ضمّ مخزن السلاح المتواجد بمنطقة الأوراس 300 قطعة سلاح إيطالية ، تمّ شراؤها من طرف المنظمة الخاصة ، وخُزّنت في البداية بوادي يوسف ، ثم نُقلت إلى الأوراس وخُبّئت في براميل مملوءة بالزيت . وضمّت منطقة القبائل في رصيدها من الأسلحة 310 قطعة ، كما اعتمدت منطقة الشمال القسنطيني ، وباقي المناطق الأخرى على بعض أسلحة المنظمة الخاصة وبنادق الصيد التي أُخذت من المواطنين، وبعض السواطير والسكاكين والبارود ذي الصنع المحلي، ومن نماذج الأسلحة التي كانت مستعملة نذكر: (ستاتي إيطالي ، مات49 فرنسي ، بنادق حربية انجليزية 303 ، رشاش 30 أمريكي ، موسكوتو صنع فرنسي ، خماسي ألماني ، مسدسات 9 ملم).

ولم تكن وحدات جيش التحرير في بداية الثورة تستعمل لباسا موحّدا ، فقد كان المجاهدون يجمعون ما بين اللباس المدني والعسكري ، كاستعمال الجلابة أو " القشابية " ذات اللون الرمادي ، وكذلك الألبسة المجمّعة من طرف الذين شاركوا في الحروب ضمن صفوف الجيش الفرنسي في الحربين العالميتين الأولى والثانية أو في حرب الهند الصينية وثورتي تونس والمغرب . وهذا بالإضافة إلى الألبسة التي كانت تُعرض للبيع في الأسواق ضمن الملابس القديمة التي تباع بالميزان ، وقد لجأ جيش التحرير عند نفاذ الألبسة العسكرية في الأسواق إلى اقتناء نوع من القماش لونه كاكي ، لتُفصّل منه الألبسة العسكرية الموحّدة ، وكذلك بالنسبة للأحذية ، فقد تمّ تعويضها بأحذية قماشية أو بأحذية تقليدية الصنع.

وبالحديث عن التعبئة والتجنيد البشري ، فقد سعى جيش التحرير إلى تحقيق هدف استراتيجي أساسي وهو الانتشار في مختلف مناطق الوطن والتموقع فيها ، ولهذا الغرض استوجب أن يحتكم إلى ضوابط صارمة فيما يخص التجنيد وكيفية الانتشار .

فكان يُطلب من الراغب في التجنيد في صفوفه في هذه المرحلة الحاسمة القيام بعملية فدائية ضد هدف يتمّ تحديده مسبقا للتأكد من إخلاصه ، ولم يصادف عملية التجنيد أيّة صعوبة ، فالشباب كان يقبل متحمّسا على الانخراط ، وكان يوجد منذ اندلاع الثورة بضعة آلاف من الرجال المدربين على حمل السلاح ، لكن أمام عدم توفر السلاح اقتصر التجنيد على بضع مئات منهم فقط، فقد استطاع جيش التحرير تجنيد وتعبئة عدد محدود من المجاهدين لا يتجاوز عددهم1000 مجاهد موزّعين على المناطق العسكرية الخمس ، ومسلّحين ببنادق صيد وبنادق أوتوماتيكية من مخلّفات ح ع 2، فضمّت المنطقة الأولى 350 مجاهدا ، والمنطقة الثانية 66 مجاهدا ، والمنطقة الثالثة 450 مجاهدا ، والمنطقة الرابعة 50 مجاهدا ، والمنطقة الخامسة 60 مجاهدا.

وممّا تجدر الإشارة إليه ، أنّ الهجومات الأولى لجيش التحرير ليلة الاندلاع ، كانت تكتيكية في جوهرها ، إذ استهدفت المراكز الحسّاسة والاستراتيجية للسلطات الفرنسية في العديد من مناطق الوطن ، وفي مقدّمتها ، الثكنات العسكرية ومخازن الأسلحة ومحافظات الشرطة ومراكز الدرك ، ومزارع المستوطنين التي تمّ الاستحواذ عليها بالقوة ، وكذا المراكز والبنايات الإدارية والمدنية والوحدات الاقتصادية والصناعية الحيوية والشبكات الكهربائية والهاتفية والطرق والجسور ، فقد بلغ تعداد هجومات جيش التحرير ليلة الفاتح نوفمبر مائة عملية في أكثر من ثلاثين موقعا في مختلف ربوع الوطن ، جاءت على شكل هجومات خاطفة وكمائن وخلّفت العديد من القتلى والجرحى في صفوف الجيش الفرنسي والمستوطنين ، وأحدثت خسائر مادية جسيمة.

لقد غطّت هذه الهجومات المناطق العسكرية الخمس ، ففي المنطقة الأولى شملت العمليات ، الهجوم على ثكنتين بباتنة ، وقُتل ضابط فرنسي بخنشلة ، وعزل مدينة أريس عن بقية الوطن بعد القيام بمحاصرة مقر الدرك الموجود بها ، وتوسّعت العمليات إلى منطقة بسكرة ، التي حدثت بها ست عمليات عسكرية ، وفي المنطقة الثانية هُوجمت بعض الثكنات الفرنسية في مدينتي سمندو والخروب . في حين تركّزت العمليات العسكرية بالمنطقة الثالثة في مدينتي عزازقة وذراع الميزان ، وتمّ الاستيلاء على ثكنة للدرك الوطني وحرق ما فيها ، أمّا المنطقة الرابعة ، فقد تمّ حرق مصنع للغاز وخزّانات الوقود بالميناء ومواقع اقتصادية هامة ، والهجوم على ثكنتي البليدة وبوفاريك ، وفي المنطقة الخامسة هُوجم مطار للحلف الأطلسي بطفراوي بوهران وأُضرمت النار فيه ، وتمّ الاستيلاء على الأسلحة الموجودة بثكنة "66 " للمدفعية بحي الكمين بوهران.

ملاحظة : على الطلبة قراءة نداء **جيش التحرير الوطني** – موجود في كتاب الحركة الوطنية ، رابح بلعيد ، وموجود كذلك في كتاب مهندسو الثورة عيسى كشيدة ص:

212.214 . وقراءة بيان أول نوفمبر موجود في كتاب محمد العربي الزبيري ، الثورة في عامها الأول ولكم واسع النظر للبحث في باقي الكتب الأخرى .

" مع أطيب الأمنيات بالتوفيق والنجاحات " نتمنى السلامة لجميع الطلبة – رمضانكم كريم –

21 أفريل 2020.